

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٢٦٨**

الخميس، ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٨، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس	السيدة فرونيتسكا	(بولندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبنغونو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد جيجي
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرينتش

جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

1815905 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في بوروندي

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل بوروندي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، وسعادة السيد يورغ لوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كافاندو.

السيد كافاندو (*تكلم بالفرنسية*): أشكرك سيدتي الرئيسة، على إعطائي هذه الفرصة لإحاطة مجلس الأمن علما بالتطورات الأخيرة في بوروندي.

صوت شعب بوروندي في ١٧ أيار/مايو، مؤيدا الدستور الجديد. ووفقاً للجنة الوطنية المستقلة للانتخابات التي أعلنت نتائج مؤقتة في ٢١ مايو/أيار، صوت ٧٣,٢٥ في المائة من بين ٤ ٧٦٨ ٥٤٨ شخصا شاركوا في التصويت، مؤيدين الدستور الجديد، مقارنة بـ ١٩,٣٤ في المائة صوتوا ضده. وبلغ مجموع بطاقات الإقتراع الفارغة ٤,١١ في المائة، ونسبة الممتنعين عن التصويت ٣,٢٨ في المائة، بمشاركة إجمالية للناخبين بلغت نسبتها ٩٦,٢٤ في المائة. مرة أخرى، أشير إلى أن اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، هي التي قدمت هذه المعلومات. وعمومًا، جرى الاستفتاء في بيئة هادئة على الرغم من العديد من المخالفات والحوادث التي أبلغ عنها ممثلو المعارضة والمجتمع المدني. وأبلغت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات نفسها أيضا عن العديد من الحوادث التي لم تؤثر، في رأيها، على النتائج النهائية للتصويت.

وخلال إحاطتي الإعلامية التي قدمتها في ٢٥ شباط/فبراير (انظر S/PV.8189)، عبرت عن شواغل الأمين العام، الذي شدد في تقريره (S/2018/89) على ضرورة أن تسعى الحكومة إلى تحقيق أوسع توافق ممكن في الآراء، بشأن مسألة بالغة الأهمية كمسألة تعديل الدستور من أجل المستقبل، ومصير بوروندي ذاتها.

وقد أكد الأمين العام في تقريره على روح التوافق التي سادت في المفاوضات واعتماد اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي ودستور عام ٢٠٠٥ المنبثق عنه.

وإذ أن البلد الآن ينتقل إلى مرحلة هامة أخرى في تاريخه، فإننا نتوقع إشارة قوية من السلطات البوروندية تؤيد استئناف الحوار بين الأطراف البوروندية تحت إشراف جماعة شرق أفريقيا. فإحياء ذلك الحوار سيمكن البورونديين من مناقشة التحديات التي تواجههم في جو من الثقة المتبادلة. ومن المهم أن نكرر في هذه المرحلة أنه لا يمكن للبورونديين أن يتوصلوا إلى حلول مستدامة للأزمة الراهنة إلا بالحوار الشامل. وبدون الحوار الشامل، هناك خطر من أن طعن المعارضة في نتائج الاستفتاء سيزيد استقطاب الحالة السياسية المتوترة أصلا، التي تتسم بانتهاكات لحقوق الإنسان وغيرها من التجاوزات، فضلا عن تدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

وأسترعي انتباه أعضاء المجلس، في ذلك الصدد، إلى طرد خبراء حقوق الإنسان المنتشرين في إطار تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٢/٣٦ الذي أيدته مجموعة الدول الأفريقية في

جنيف في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وقد ألغت الحكومة تأشيراتهم في ٢٦ نيسان/أبريل عندما كانوا بالفعل في بوروندي. إنني أدعو السلطات البوروندية إلى تيسير عودة هؤلاء الخبراء وإلى التعاون مجددا مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

إن الحالة الأمنية في بوروندي هادئة عموما، وإن كانت هناك هجمات متفرقة بالقنابل اليدوية، ويتواصل ورود تقارير عن اكتشاف جثث، بما في ذلك لأفراد يرتدون الزي العسكري. وينبغي تشجيع الحكومة على مواصلة جهودها الرامية إلى استعادة الأمن في جميع أنحاء الأراضي الوطنية. وأرحب، في ذلك الصدد، بالتدابير المتخذة ضد بعض أشكال العنف التي لوحظت قبل وأثناء الحملة الانتخابية. وتذكرنا الأحداث التي وقعت في ١١ أيار/مايو في بلدية بوغاندا في مقاطعة سيبيتوكي، التي نددنا بها في الأمم المتحدة التي قتل خلالها ٢٦ شخصا، بمن فيهم نساء وأطفال، على يد مسلحين مجهولين، بأنه على الرغم من الهدوء العام على الصعيد الأمني، فإن البيئة لا تزال متقلبة.

وتشهد الحالة الإنسانية تطورات هامة، غير أنها لا تزال تثير القلق. ولا يزال العديد من البورونديين يعيشون في مخيمات اللاجئين، ولا سيما في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وأوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وأرحب بالجهود التي بذلتها بوروندي وتنزانيا، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في إطار الاتفاق الثلاثي، التي مكنت بالفعل أكثر من ٠٠٠ ١٣ من البورونديين من العودة طوعا إلى ديارهم. ويجب أن تستمر هذه الجهود.

إن الحالة التي وصفتها من فوري تسلط الضوء على أهمية مواصلة الحوار الشامل تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا. ولعل أعضاء المجلس يذكرون أنه خلال مؤتمر القمة التاسع عشر لجماعة شرق أفريقيا، الذي عقد في أوغندا في ٢٣ شباط/فبراير، أوصى رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية بقوة بمواصلة الحوار الذي ييسره الرئيس السابق بنيامين مكابا وبوساطة الرئيس موسيفيني. وقد طلب مؤتمر القمة كذلك من الميسر بذل كل جهد ممكن لعقد الدورة الخامسة للحوار في أقرب وقت ممكن.

وقد أشارت حكومة بوروندي، ردا على دعوة الميسر في ٢٥ نيسان/أبريل، إلى أنها لن تشارك في أي حوار قبل أن يجرى الاستفتاء الدستوري. وفي ذلك السياق، شكك المجلس الوطني لاحترام اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وإعادة إرساء سيادة القانون في مدى ملاءمة وجدوى الحوار بعد الاستفتاء الذي يفترض أنه يعمل على دفن اتفاق أروشا. وينبغي أن تجرى مشاورات في الأيام القليلة المقبلة بهدف استئناف الحوار. وما زلت مقتنعا بأن الحوار الشامل يظل السبيل الوحيد إلى تسوية سياسية مستدامة للتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي ظلت تواجه بوروندي منذ عام ٢٠١٥. ومن بين تلك التحديات الإعداد لانتخابات شاملة وذات مصداقية وشفافة في ٢٠٢٠ ونجاحها. ويمكن للمجلس، في ذلك الصدد، أن يجدد دعمه الكامل للمنطقة، ولا سيما الوساطة التي يقودها الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني والميسر، الرئيس التنزاني السابق بنيامين مكابا، بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للسيد لوبير.

السيد لوبير (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن باسم تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، وعلى التعاون الممتاز بين المجلس والتشكيلة.

وفقا للممارسة المتبعة، حظي هذا البيان بموافقة أعضاء التشكيلة، بما في ذلك البلد المعني، بوروندي.

إن إحاطة اليوم الإعلامية تتيح لي فرصة لإحاطة المجلس علما بشأن الزيارة الأخيرة التي قمت بها إلى بوروندي، التي تمت في أواخر آذار/مارس، وبشأن التطورات التي حدثت بعد زيارتي. وفي

النهاية، سأعمل على صياغة بعض التوصيات المتعلقة بالانخراط الدولي مع بوروندي. وقد قدمت إحاطة إعلامية إلى لجنة بناء السلام تشكيلة بوروندي عن نتائج زيارتي في ١٦ نيسان/أبريل.

وقد زرت بوروندي في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ آذار/مارس، للمرة السادسة بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. وقد أتاحت لي الزيارة الحصول على انطباع مباشر بشأن الحالة في الميدان، للمحافظة على الاتصال مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة الوطنيين، للدعوة إلى استئناف الحوار والتعاون بين الحكومة وشركائها الدوليين ولتحديد سبل أخرى لانخراط لجنة بناء السلام مع بوروندي. وقد كانت الحالة الأمنية في البلد، وقت الزيارة التي قمت بها إليه، هادئة عموما.

وقد استقبلني، أثناء زيارتي، فخامة السيد بيير نكورونزيزا، رئيس جمهورية بوروندي؛ ووزير العلاقات الخارجية والتعاون الدولي؛ ووزير المالية والميزانية والخصخصة؛ وأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة؛ ورئيس لجنة الحقيقة والمصالحة؛ وقادة الأحزاب السياسية الثلاثة؛ والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى؛ وممثلون للقطاع الخاص؛ وفريق الأمم المتحدة القطري؛ واللجنة الدولية للصليب الأحمر؛ والأوساط الدبلوماسية ومجموعة محلية من الخبراء الاقتصاديين والمؤرخين.

وقد كانت زيارتي فرصة للاطلاع على مزيد من المعلومات بشأن الأعمال التحضيرية للاستفتاء الدستوري الذي جرى في ١٧ أيار/مايو. وقد أوضحت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة كيف كانت تسجل الناخبين للاستفتاء، وبالفعل، لانتخابات عام ٢٠٢٠، وكيف سيتم إجراء الاستفتاء. وقد شددت في تلك الاتصالات على أنالاستفتاء ينبغي أن يتم في مناخ ديمقراطي ومفتوح ومن دون أي حوادث. كما طلبت من الحكومة أن تفكر بشأن احتمال أن تحتاج بوروندي إلى مساعدة انتخابية دولية فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠٢٠.

وفي ٢٩ آذار/مارس، اجتمعت مع قادة من الأحزاب السياسية الثلاثة: الحزب الحاكم والمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية، والاتحاد من أجل التقدم الوطني وأغاتون رواسا. وقد اتفقوا جميعا على أنه يجب على الجهات الفاعلة الرئيسية في بوروندي أن تحدد السبيل نحو انتخابات عام ٢٠٢٠ في خارطة طريق مشتركة.

وستتضمن خريطة الطريق هذه نقاطا مرجعية تهدف إلى ضمان أن تكون الانتخابات حرّةً ونزيهة وشفافة وسلمية وشاملة للجميع بصورة كاملة، وأن تشارك فيها جميع الأحزاب السياسية.

وكانت التحديات الاقتصادية الخطيرة التي تواجهها بوروندي حاليا موضوعا رئيسيا آخر لمحادثاتي. ودعا المسؤولون الحكوميون شركاء بوروندي إلى التركيز على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل أكثر من التركيز على المساعدة الإنسانية. وقد أبلغتني الحكومة أيضا بأنها تعكف حاليا على وضع خطة تنمية وطنية جديدة ربما يتم نشرها قبل الصيف.

وكرّر شركاء بوروندي الدوليون الإعراب عن استعدادهم لدعم بوروندي فيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية على السواء. وأعربوا عن رغبتهم في الحصول على معلومات بشأن خطة التنمية الوطنية في أقرب وقت ممكن من أجل تكييف استراتيجياتهم الإنمائية مع الأولويات الوطنية. وأشار شركاء بوروندي الدوليون وممثلو القطاع الخاص إلى تحديات معينة تواجه المشاركة الاقتصادية، بما في ذلك الافتقار إلى العملات الأجنبية وصعوبة الحصول على قروض مصرفية.

وقد أكدتُ، في محادثتي مع رئيس الجمهورية، أن لجنة بناء السلام لا تزال ملتزمة بتيسير الحوار بين الحكومة وشركائها الدوليين. واقترحت، في ذلك الصدد، تنظيم جولة أخرى من المشاورات الاجتماعية الاقتصادية في بوجومبورا والتي قد تضم شركاء إضافيين مثل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والجهات المانحة على الصعيد الثنائي. وقد تُتَّخَذ خطة التنمية

الوطنية في بوروندي أساسا لذلك الحوار. وأعرب الرئيس عن اهتمامه بالمبادرة، بما في ذلك مشاركة شركاء إضافيين.

وخلال زيارتي، وقّع مسؤولون رفيعو المستوى من بوروندي وتنزانيا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اتفاقا ثلاثيا بشأن عودة اللاجئين البورونديين من تنزانيا. وستُعطى أولوية الإعادة إلى الوطن لـ ١٤٨ ١٩ لاجئا، تحققت المفوضية بالفعل من رغبتهم المسجلة في العودة.

وأعادت الحكومة تأكيد رأيها، فيما يتعلق بخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨، بأن الخطة تتضمن أرقاما مبالغا فيها وأنه لم تجر مشاورات كافية بشأنها مع السلطات الوطنية. وكان مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد أطلق الخطة في شباط/فبراير ٢٠١٨. ولم يتم حتى الآن تغطية سوى نسبة ٢,٩ في المائة فقط من حجمها الإجمالي البالغ ١٤١,٨ مليون دولار. وقد أبلغتُ الحكومة وشركاءها في المجال الإنساني بأن من شأن التوصل إلى اتفاق سريع حول خطة الاستجابة الإنسانية أن يسمح بحشد موارد إضافية. وكذلك اقترحت الاستفادة من تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام كمنبر لتوليد دعم أوسع للخطة.

وعندما قابلت رئيس لجنة الحقيقة والمصالحة، علمت بالتقدم المثير للإعجاب المحرز في هذا المجال في الأشهر الأخيرة. وقد جمعَت اللجنة بالفعل أكثر من ٠٠٠ ٤٥ شهادة وعملت في ١٦ مقاطعة من بين مقاطعات بوروندي الـ ١٨. ومن بين التحديات التي تواجهها اللجنة الضغط الزمني وتأمين البيانات ومسألة المساءلة.

وقد أوصيتُ، في الاجتماع الذي عقدته مع رئيس الجمهورية، بتمديد ولاية اللجنة لفترة سنة واحدة حتى نهاية عام ٢٠١٩، وفقا لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وأشرت إلى أن لجنة بناء السلام يمكن أن تساعد على حشد المساعدة التقنية والمالية الدولية لجهود المصالحة في بوروندي. وكما كان الحال في الاجتماعات السابقة، أصر الرئيس على أهمية المصالحة الوطنية. وتجاوب مع اقتراحات تمديد ولاية اللجنة وأن يتم حشد الخبرات الدولية.

وفي الأيام القليلة الماضية، أبلغني ممثلون عن فريق الأمم المتحدة القطري وموظفو الأمم المتحدة في نيويورك بالتطورات التالية التي حدثت بعد اختتام زيارتي:

في ٢٠ نيسان/أبريل، عين الرئيس نكورونزيزا خمسة وزراء جدد، موسعا عضوية الحكومة من ٢٠ إلى ٢١ عضوا. وأُجري تعديل وزاري شمل أربعة وزراء، من بينهم وزير الخارجية ألان إيمي نياميتوي، الذي خلفه إيزيكيل نيبيغيرا. وبدأت الحملة من أجل الاستفتاء الدستوري في ١ أيار/مايو ووفقا للعديد من المراقبين، فإن الجو العام للحملة والاستفتاء كان هادئا نسبيا. وفي الوقت نفسه، تلقيت تقارير تتضمن ادعاءات بالتخويف والقمع ضد معارضي التعديلات الدستورية. وفي ١١ أيار/مايو، كما ذكر المبعوث الخاص قبلي، لقي ٢٦ شخصا مصرعهم في هجوم عنيف في قرية روهاغاريكا، في شمال غرب بوروندي، على أيدي جناة مجهولين، وهو اعتداء أُدين على نطاق واسع من قبل الجهات الفاعلة الوطنية والدولية. وواصل المجتمع الدولي متابعة التطورات في بوروندي بعناية وبشكل بناء. وفي ضوء الاستفتاء الدستوري، شجع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي الحكومة، بصفتهما الضامنين لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، على احترام نص وروح الاتفاق.

وكذلك تلقيت معلومات مستكملة عن تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٢، الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان بلدان أفريقية، من بينها بوروندي، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وكما ذكر المبعوث الخاص، فقد دخل خبراء حقوق الإنسان الثلاثة – المكلفون بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان بالوقوف على الحقائق والظروف – بوروندي في شباط/فبراير. غير أنهم لم يتمكنوا من القيام بعملهم وغادروا البلد بعد شهر واحد. وبالنظر إلى تأييد بوروندي لقرار مجلس حقوق الإنسان

والتزامها بالتعاون مع الخبراء الثلاثة، فإن الفرصة لا تزال مفتوحة أمام البعثة. ووفقا لما ذكره موظفو الأمم المتحدة، سيكون من المستصوب إرسال هذه البعثة في أقرب وقت ممكن من أجل تمكين الخبراء الثلاثة من تقديم تقريرهم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته القادمة في حزيران/يونيه.

واستنادا إلى محادثاتي في بوروندي ونيويورك، فإنني أستخلص الاستنتاجات التالية فيما يتعلق بالتعاون الدولي مع بوروندي:

أولا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل متابعة التطورات في بوروندي بعناية وأن يأخذ جميع جوانب الحالة الراهنة في الحسبان. وثمة حاجة، لدى القيام بذلك، إلى تحقيق الاتساق بين الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما في ذلك الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية، وإلى التوصل إلى أرضية مشتركة مع الحكومة من أجل بناء الثقة وتعزيز الشعور بالشراكة.

ثانيا، لا تزال جهود الوساطة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا، بقيادة الرئيس الأوغندي موسيفيني والرئيس التنزاني السابق مكابا، جديرة بدعمنا الكامل.

ثالثا، يمكن أن توفر خطة التنمية الوطنية القادمة أساسا لاستئناف الحوار بين الحكومة وشركائها الدوليين. ولذا، فإنني أعتزم تنظيم جولة أخرى من الحوار الاجتماعي والاقتصادي بين بوروندي وشركائها في عام ٢٠١٨، بالتعاون مع حكومة بوروندي والمنسق المقيم للأمم المتحدة. ويبدو لي أن إشراك شركاء من قبيل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمانحين على الصعيد الثنائي، الذين لم يشاركوا في اجتماعات المائدة المستديرة في بوجومبورا في العام الماضي، يكتسي أهمية حاسمة. وفي رأيي، ينطوي عقد جلسة حوار كهذه على إمكانات لتعزيز الثقة بين بوروندي وشركائها.

رابعا، علاوة على التعاون في المجال الاجتماعي والاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يهمل الاحتياجات الإنسانية العاجلة في بوروندي. ويجب أن تواصل التشكيلة تشجيع التعاون بين الحكومة وشركائها في المجال الإنساني، بغية تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان، ولا سيما في مجالات الخدمات الاجتماعية والصحية الأساسية والأمن الغذائي والحماية.

خامسا، يجب عدم تقويض المكاسب الكبيرة التي تحققت بفضل اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وسيكون من مزايا وضع خارطة طريق لعام ٢٠٢٠ بالاشتراك بين الجهات الفاعلة السياسية أنه ربما يسفر عن بلورة فهم مشترك على نطاق واسع لكيفية التمكن من الحفاظ على المكاسب المتحققة في أروشا، وخاصة في ضوء انتخابات عام ٢٠٢٠.

سادساً، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود المصالحة الوطنية وأن يتبع عملية المصالحة الجارية في بوروندي باهتمام.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد لاوبر على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلّم بالفرنسية): أودّ أن أشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام في بوروندي، على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وعلى التزامه. وأعرب أيضاً عن امتناني لزميلي السويسري، السيد يورغ لاوبر، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية المفيدة جداً.

تحيط فرنسا علماً بنتائج الاستفتاء. وعلى الرغم من أن الانتخابات جرت في هدوء نسبي، كما قيل، فإننا نأسف لحقيقة أن الحملة عُقدت في مناخ خيّم عليه التخويف ومختلف التهديدات بالعنف ضد مَن يعارضون الإصلاحات الدستورية.

يدخل تنقيح الدستور تعديلات تتعارض مع اتفاقات أروشا. وفي الواقع، إذا لم يُتخذ جانب الحذر، فقد يبدأ بتقويض الاتفاقات، التي كانت العمود الفقري لعقد من السلام في بوروندي. إن النظام ذي الطابع المؤسسي لتقاسم السلطة بين مختلف عناصر المجتمع البوروندي بات موضع شك، وآليات حماية أقلية التوتسي إما قد تم إضعافها أو أنها تتلاشى. ونرى أن هذا الإصلاح لن يُساعد على حل الأزمة التي ما فتئ البلد غارقاً فيها منذ عام ٢٠١٥.

لذا فإننا لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء المأزق السياسي والحالة الأمنية في بوروندي. وأمام استحالة الحوار وإغلاق تام للساحة السياسية، أغريت الفصائل المعارضة الأكثر تشدداً باللجوء إلى الكفاح المسلح. وفي الحزب الحاكم، تؤدي ميليشيات إمبونيراكور دوراً متزايد الأهمية في تخويف وقمع الأصوات المعارضة وتصعب السيطرة عليها. ولذلك فإن الحالة في خطر من التدهور والوضع الراهن غير قابل للاستمرار في الأجل الطويل. كما أن مذبحة روهاغاريكا التي وقعت في ١١ أيار/مايو، التي قُتل فيها ٢٧ مدنياً، هي مثال جديد ومأساوي آخر على ذلك.

ولا بد لنا من الخروج من الحلقة المفرغة الراهنة. إن الحوار الذي تيسّره جماعة شرق أفريقيا قد فشل حتى الآن، ويرجع ذلك أساساً إلى عرقلة السلطات البوروندية له. ومع ذلك، يجب أن تظلّ الأولوية للشروع في إجراء حوار وطني حقيقي وشامل للجميع، دون شروط أو استثناءات، يعطي صوتاً لتطلعات كل عنصر من عناصر المجتمع البوروندي. لا تنفصل تلك الأولوية عن مسألة احترام حقوق الإنسان، وهو أمر يثير القلق أيضاً. ولا يمكن تحقيق الحوار الشامل إلا إذا اتخذت الحكومة الخطوات الصحيحة، بما في ذلك تمكين المعارضة ووسائط الإعلام والمجتمع المدني من الاضطلاع بدورها دون تقويضها. ونتوقع أيضاً مظاهر قوية للدعم الإقليمي لكفالة أن يمكن لهذا الحوار أن يحدث فعلاً.

وفي هذا السياق الصعب، ندعو جميع الأطراف البوروندية إلى العودة إلى روح التوافق التي أدّت إلى إبرام اتفاقات أروشا وإلى الجهات الضامنة لها لحشد الجهود بحثاً عن حل سياسي للأزمة. ولا بدّ أن تقترن القيادة الإقليمية اللازمة للحالة في بوروندي بالرصد الدقيق من جانب المجلس. وفي الحالة المضطربة للغاية في بوروندي، باتت اتفاقات أروشا الآن أكثر من أي وقت مضى البوصلة التي يجب أن توجّه الجهود التي تبذلها الأطراف البوروندية والمجتمع الدولي في خدمة بوروندي واستقرارها.

السيد إيزونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص ميشيل كافاندو والسفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما النيرتين بشأن الحالة. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن احترام النظام الدستوري لكل بلد هو ما يميّز الدول الحديثة اليوم ويُبقيها، مما يكفل لها الاستقرار والتعددية.

إن نتائج الاستفتاء الدستوري في بوروندي الذي جرى في ١٧ أيار/مايو بمشاركة ٢٦ من الأحزاب السياسية، تعيد التأكيد على إرادة الشعب وإبراز عزم السلطات البوروندية وغالبية السكان البورونديين على التقدم نحو حوار شامل للجميع بين الأطراف البوروندية والاستقرار السياسي. وحقيقة أن الاستفتاء قد جرى دون حوادث تذكر هي شهادة على التحسن الشامل في حالة البلد.

وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن اتخاذ الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية. ونعتقد أن النتائج المؤقتة التي أعلنتها اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة يوم الاثنين ٢١ أيار/مايو، التي تُظهر التصويت بنسبة ٧٣,٢٦ في المائة لصالح دستور جديد لبوروندي و ١٨ في المائة فقط ضد ذلك، مع ارتفاع نسبة المشاركة فيها، تمثل أساساً متيناً للانتخابات التي ستجرى في ٢٠٢٠. ونعتقد أن تلك النتائج

تعبّر عن إرادة الشعب وأن هذا القرار يقع حصراً في نطاق السيادة الوطنية لبوروندي. وبعبارة أخرى، نرى أن هذه مسألة بوروندية داخلية وقرار من شأنه أن يكفل الاستقرار على المدى الطويل. وقد جرت عمليات مماثلة في بلدان أخرى دون مشاكل كبرى. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن جميع الاحتياطات اللازمة والتدابير الوقائية ينبغي أن تتخذ لتحسين العمليات اللاحقة. وينبغي للمجلس أن يواصل تعزيز روح النزاهة والتسوية عن طريق التفاوض بتعزيز الحوار بين الأطراف البوروندية والدعوة إليه.

ما فتئت غينيا الاستوائية تؤمن بجهود الوساطة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وتدعمها بالتعاون مع الجهات الفاعلة السياسية الوطنية في بوروندي. فذلك هو السبيل الوحيد لضمان التوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع في بوروندي. ويجب أن تستند العملية السياسية إلى احترام المبادئ والقيم الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في بوروندي إلى مواصلة بذل الجهود من أجل إرساء الثقة وبنائها والنهوض الشامل والصريح والشفاف بحوار وطني يمكن أن يحقق الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي. وفي إطار ذلك الجهد، نعتقد أنه ينبغي لحكومة بوروندي أن تضطلع بدور ريادي وتتخذ التدابير المناسبة للحفاظ على وحدة البلد وبناء عملية المصالحة الوطنية. وينبغي أن تحصل جميع هذه الجهود على دعم المجلس والمجتمع الدولي.

السيدة غريغوار فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالفرنسية*): تشكر مملكة هولندا المبعوث الخاص كافاندو والسفير لاوبر على إحاطتيهما الإعلاميتين النيرتين. وما فتئت هولندا تتابع عن كثب المناخ السياسي في بوروندي، لأننا نشعر بالقلق الشديد إزاء الآثار المحتملة للتوترات السياسية لسكان بوروندي، وعلى وجه الخصوص، الحالة الأمنية.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى ثلاثة جوانب: أولا، الحوادث المتعلقة بالاستفتاء؛ وثانيا، الحاجة المستمرة للحوار بين البورونديين؛ وثالثا، أهمية اتفاقات أروشا.

رغم عدم وقوع أعمال عنف خطيرة، أحاطت مملكة هولندا علما بالحوادث المختلفة التي تم الإبلاغ عنها خلال الانتخابات، مثل منع مراقبي المعارضة المعتمدين من الوصول إلى مراكز الاقتراع أو اعتقالهم، وترهيب المواطنين البورونديين في مراكز الاقتراع وحولها، بما في ذلك من خلال وجود أعضاء من رابطة الشباب التابعة للحزب الحاكم في بعض مراكز الاقتراع. إننا ندين هذه الأفعال التي شابت عملية الاستفتاء، والتي ربما أضرت بمناخ يفضي إلى الاختيار الحر. ونتوقع من الحكومة البوروندية كفالة أن يستند أي إجراء يتخذ بناء على الاستفتاء، بما في ذلك عملية إضفاء الطابع الرسمي على التعديلات الدستورية، إلى توافق واسع في الآراء من جانب جميع أصحاب المصلحة وبما يتماشى مع الأحكام ذات الصلة التي ينص عليها الدستور الحالي .

ورغم المأزق الحالي، تواصل هولندا تقديم دعمها الكامل للحوار بين البورونديين، بقيادة جماعة شرق أفريقيا. ويظل الحل السياسي الذي يتم التوصل إليه من خلال الحوار البنّاء والشامل للجميع، يشكل السبيل الأكثر استدامة وقابلية للاستمرار للخروج من الأزمة السياسية في البلد. إننا ندعو الحكومة البوروندية إلى السماح بفتح الساحة السياسية في مرحلة ما بعد الاستفتاء من خلال كفالة ظروف أكثر ملاءمة للحوار السلمي والإسهام في الجهود الإيجابية الرامية إلى مساعدة بوروندي وشركائها على مكافحة الفقر المتفشي في البلد. وتخشى مملكة هولندا أن يستمر خطر العنف في بوروندي. وفي هذا الصدد، فإننا ندين الهجوم في مقاطعة سيبيتوكي الذي أودى بحياة ٢٤ مدنياً، بينهم ١١ طفلاً. وندعو جميع المعنيين إلى التوقف عن ارتكاب أعمال عنف، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

إن اتفاقات أروشا، التي تم التوقيع عليها في عام ٢٠٠٠ بعد ثلاثة عقود من النزاع، تظل تمثل حجر الزاوية للاستقرار في بوروندي. ويتعين أن يستند مجمل الحوار والإصلاح السياسي والإجراءات المتخذة في بوروندي إلى مبادئ وروح الأسس المتينة

التي وضعها الرئيسان نيريري ومانديلا. لقد أرسيا نظاماً من الأحكام الدستورية للثني عن تركيز السلطة في يد حزب وحيد أو مجموعة وحيدة ولتشكيل جيش موحد. ونخشى أن تقوض التعديلات الدستورية المقترحة إنجازات الاتفاقات. نحن ندرك ونشدد على أهمية الأطراف الضامنة لاتفاقات أروشا ومسؤوليتها الرئيسية عن الحفاظ على الروح التي سادت عند اعتمادها.

في الختام، تظل هولندا ملتزمة بتنمية شعب بوروندي واستقراره، مع الإقرار بأن أصحاب المصلحة في بوروندي هم وحدهم من لديه القدرة على تحقيق سلام دائم. ونؤيد تأييدا تاما جماعة شرق أفريقيا وضامني اتفاقات أروشا، والجهود التي يبذلونها من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة الحالية.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إن بوليفيا ممتنة للإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام، والسفير يورغ لوبير، الممثل الدائم لسويسرا، بصفته رئيسا لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

إن بوليفيا تقدر وتدعم الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لمواصلة الحوار بين البورونديين في بيئة شاملة للجميع. ونقدر أيضا الجهود المبذولة لتيسير بلوغ هذا الهدف بقيادة رئيسي تنزانيا وأوغندا السابقين، السيد بنجامين مكابا والسيد يوري موسيفيني، وفقا لاتفاقات أروشا، التي يجب أن تظل حجر الزاوية في هذه العملية. ونكرر التأكيد على أن الحوار واحترام الاتفاقات أمران أساسيان لتمكين بوروندي من الخروج من أزمتها. في هذا الصدد، وحيث أن بوروندي لا تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، حيث أن الحالة فيها مستقرة، فإننا نعتقد أنه ينبغي تنفيذ خريطة الطريق التي اقترحها السيد مكابا للتوصل إلى توافق في الآراء وتهيئة الظروف اللازمة لبيئة سلمية لتنظيم الانتخابات المقبلة، المقررة في عام ٢٠٢٠.

ويجب على مجلس الأمن، والمجتمع الدولي عموما، التصرف على أساس احترام سيادة بوروندي واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وفي هذا الصدد، نعتبر أن استفتاء بوروندي وإجراء الإصلاح الدستوري هما قضيتان داخليتان يجب تعزيزهما من جانب البورونديين من أجل البورونديين. ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار التقدم المحرز في المفاوضات في الحوار بين البورونديين. ويجب ألا ننسى أن هناك توافقًا على عدة نقاط. ومن الأهمية بمكان تحليل الحالات التي لا يزال هناك عدم اتفاق بشأنها، وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ذلك الحوار بصورة بناءة بغية التوصل إلى تسوية سلمية. ويتعين أيضا أن يؤخذ في الاعتبار، إسهام بوروندي في تحقيق السلام والأمن من خلال مساهمتها بقوات، وهو أمر يبين قدرتها المؤسسية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بوروندي في تعزيز قدراتها ومساعدتها على تحقيق التنمية الإجتماعية والاقتصادية ومجابهة التحديات الإنسانية التي تواجهها. وفي هذا الصدد، نشيد بالاتفاق الثلاثي الذي وقّعت عليه بوروندي وتنزانيا ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين إلى بوروندي من تنزانيا، الذي أعطى الأولوية لإعادة توطين ١٩،١٩٨ لاجئا. كما نشجع المجتمع الدولي على مواصلة تمويل برنامج الإستجابة الإنسانية في بوروندي.

ومن أجل التغلب على هذه التحديات، نحتاج إلى تهيئة بيئة من الثقة، وهذا يعني رفع العقوبات الأحادية التي لها آثار سلبية على حياة الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وتضر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن نشير هنا إلى أن هذه الأعمال الانفرادية غير قانونية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وننوه بجهود جماعة شرق أفريقيا وعملها، والمبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس تشكيلة بوروندي وفريق الأمم المتحدة القطري في بوروندي. ونشجعهم على مواصلة عملهم وتنسيق جهودهم من أجل تحقيق تعاون أفضل من أجل مواصلة دعم الوساطة تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا، التي ينبغي أن تستمر في قيادة هذه العملية.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ميشيل كافاندو والسفير يورغ لوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين وإسهامهما الكبير في مداولاتنا اليوم.

في البداية، نود أن نعرب عن تعازينا العميقة لشعب وحكومة بوروندي على الهجوم الإرهابي الوحشي الذي وقع في ١١ أيار/مايو في مقاطعة سيبيتوكي الشمالية الغربية في بوروندي، مما أسفر عن مقتل ٢٦ مدنيا. ونعبر عن تعاطفنا لأسر الضحايا ونتمنى للجرحى الشفاء العاجل. ونحث الحكومة على إجراء تحقيق شامل وتقديم الجناة إلى العدالة. لذلك، نؤيد التوصيات التي قدمها مقدما الإحاطتين اليوم، ونود أن ندلي ببعض الملاحظات لكي ينظر فيها المجلس.

أولا، على الصعيد السياسي، نحيط علما باستفتاء ١٧ أيار/مايو، الذي عقد في كامل البلد بشأن تعديل الدستور. ونأمل أن تعكس نتائج ذلك الحدث المهم، إرادة الشعب البوروندي، وألا يكون له تأثير سلبي على الحالة السياسية والأمنية للبلد. ونكرر الإعراب عن قلقنا جراء التقدم المحدود المسجل في تطوير الحوار بين البورونديين. وندعو جميع الأطراف الفاعلة السياسية إلى المشاركة في اتصالات مجدية، ينبغي أن تتضمن مفاوضات من أجل خريطة طريق تحدد مسارا قابلا للتطبيق في اتجاه إجراء انتخابات سلمية وحرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في عام ٢٠٢٠.

وينبغي أن تُعقد تلك العملية المملوكة وطنيا في بيئة مواتية للحوار ولإرساء الثقة والتوافق على الصعيد الوطني، وإشراك جميع أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسيين بهدف كفالة إحلال السلام الدائم. ونشدد على أهمية استمرار الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا في عملية الوساطة.

ولذلك، فإننا نحث قيادة المنطقة دون الإقليمية والجهات الضامنة لاتفاق أروشا على مضاعفة جهودها في تنشيط التفاعل السياسي، مع إشراك جميع الأطراف. ونؤيد، في ذلك الصدد، الانخراط الشخصي للميسر، رئيس تنزانيا السابق بنيامين مكابا، والمبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، السيد ميشيل كافاندو، والتزامهما. ويحدونا الأمل في أن تكون الجولة المقبلة من الحوار بين الأطراف البوروندية أكثر شمولا ومثمرة بقدر أكبر، وأن تمهد بالتالي السبيل لإعادة السلام والأمن والاستقرار على المدى الطويل في بوروندي.

كما نشير إلى أهمية تنفيذ جميع الأطراف السياسية لاتفاق أروشا للسلام والمصالحة. ونرى في ذلك المفتاح الوحيد للتوصل إلى حل سلمي لأزمة البلد السياسية. كما نشدد على أهمية احترام الحقوق والحريات الأساسية لجميع المواطنين.

ثانيا، على المسار الإنساني، يجب معالجة الحالة الإنسانية الراهنة في بوروندي على وجه السرعة حيث يوجد ١٨٠ ٠٠٠ مشرد داخلي و ٤٣٠ ٠٠٠ لاجئ، إلى جانب ٣,٦ ملايين شخص في حاجة إلى المساعدة. ويجب أن تكون عودة اللاجئين إلى ديارهم طوعية وفقا لمبدأي الاحترام والكرامة المنصوص عليهما في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١. ونشيد بالتوقيع على الاتفاق الثلاثي بين ممثلي بوروندي وتنزانيا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة المزيد من اللاجئين البورونديين من تنزانيا.

ثالثا، على المسار الإنمائي، ننوه بالجهود التي تبذلها حكومة بوروندي من أجل تحقيق استقرار الحالة الاقتصادية في البلد، بما في ذلك عن طريق صياغة الخطة الإنمائية الوطنية التي ستكون خطوة هامة إلى الأمام. ولذلك، فإن الدعم الدولي مهم جدا في مساعدة البلد على التغلب على التحديات الاقتصادية القائمة. ويمكن أن يصبح ذلك المنبر الأساس لبناء الثقة بين بوروندي وشركائها.

وأخيرا، نثني على تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام على تأدية دور تنسيقي بهذه الأهمية وعلى تيسير الحوار بين حكومة بوروندي والمجتمع الدولي.

السيدة فرينش (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص كافاندو على إحاطته الإعلامية. كما نشكر السفير لاوبر على إحاطته الإعلامية وعلى جهوده الدؤوبة في لجنة بناء السلام.

شابت عملية استفتاء ١٧ أيار/مايو في بوروندي اعتقالات تعسفية وغياب للشفافية وإغلاق للمنافذ الإعلامية ومحاولات للضغط على الناخبين، مما أدى بالتالي إلى تقويض الثقة في نتائجها المعلنة. وهذه النتائج تجعلنا نقلق من أن بوروندي تتجه أكثر نحو حكم الحزب الواحد. فقد جرى الاستفتاء على خلفية توقف التقدم في الحوار الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا والقمع المستمر وعدم استقرار الحالة السياسية. ويزيد الاستفتاء من تفاقم التوترات السياسية الحادة الجارية، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في بوروندي وفي المنطقة الأوسع نطاقا.

وعلى الرغم من أن الحكومة سمحت للمعارضة بإجراء حملات قوية خلال فترة الأسبوعين المحددة للحملات، فقد أسهمت المضايقات العديدة وقمع معارضي الاستفتاء خلال الأشهر التي سبقت التصويت في خلق جو من الخوف والترهيب، الأمر الذي أدى إلى إيجاد بيئة لم تسمح بإجراء استفتاء ذي مصداقية. كما أن غياب المراقبين المستقلين يقوض الثقة في النتائج المعلنة. وندين أيضا ما ورد في التقارير عن قتل جماعات مسلحة ٢٦ من المدنيين الأبرياء في الأيام المفضية إلى الاستفتاء. ويؤكد مناخ العنف والخوف والقمع ضرورة إجراء حوار جدي من أجل تعزيز السلام.

وجرى تشديد القيود المفروضة على وسائط الإعلام قبيل إجراء الاستفتاء، مما زاد من تقويض مصداقية العملية. ونحن ندين قرار الحكومة بتعليق بث إذاعة صوت أمريكا وهيئة الإذاعة البريطانية أثناء هذه الفترة المضطربة للغاية. ويقوض ذلك القرار، إلى جانب غيره من القيود المفروضة على وسائط الإعلام، والاعتقالات التعسفية والعقوبات القاسية للمدافعين عن حقوق الإنسان القواعد الأساسية للديمقراطية ويشير إلى الاستمرار في فرض قيود مقلقة على الحيز المدني والسياسي في بوروندي.

ويظل يساورنا قلق من أن الحكومة ستفسر الدستور المنقح على أنه تعديل للحد الزمني لفترات الرئاسة، ومن أن هناك تعديلات أخرى تسعى إلى ترسيخ سلطة الرئيس وفرض قيود على المرشحين المستقلين وائتلافات المرشحين، وذلك بما يتعارض مع مبادئ تقاسم السلطة المنصوص عليها في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي. وستكون لهذه التعديلات آثار طويلة الأمد على الحوكمة والمؤسسات في بوروندي.

ونشير إلى التزام الحزب الحاكم بموجب بروتوكول بريتوريا باحترام مبادئ اتفاق أروشا، بما في ذلك احترام الحدود الزمنية للولاية، ونتوقع منه أن يتقيد بها. وتتابع الولايات المتحدة بشكل وثيق اتجاه القادة إلى تمديد حكمهم بإلغاء الحدود الزمنية للولاية أو تمديد الولاية. ونلاحظ من التجربة أنه عندما تُحرم أجيال كاملة من الشعوب من الديمقراطية والحريات الأساسية، ينتج عن ذلك غالبا عدم الاستقرار وانعدام الأمن. ويبدو أن بوروندي تسير في ذلك الاتجاه غير الديمقراطي، الذي نخشى من أن يضع الأساس لاستمرار عدم الاستقرار والتوترات السياسية لسنوات مقبلة.

لقد أيدت الولايات المتحدة التوقيع على اتفاق أروشا، الذي وضع حدا لسنوات الحرب الأهلية المأساوية في بوروندي، وكانت حاضرة حينها. ونؤمن بأنه يجب على الأطراف أن تواصل احترام مصالح البورونديين والمنطقة الأوسع نطاقا.

ويجب على حكومة بوروندي اتخاذ خطوات واضحة لإعادة فتح الحيز السياسي لأعضاء المعارضة والمجتمع المدني ووسائط الإعلام المستقلة، وأن تنخرط في حوار شامل مع أصحاب المصلحة السياسية البورونديين. ومن المهم للغاية أن تشارك حكومة بوروندي بحسن نية في الدورة المقبلة للحوار بين الأطراف البوروندية. ونحث المنطقة على تكثيف انخراطها

مع بوروندي في فترة ما بعد الاستفتاء للضغط من أجل إيجاد حل سياسي دائم لأزمة بوروندي السياسية وإعادة فتح الحيز السياسي ووضع حد لتجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، السيد كافاندو، والسفير يورغ لاوبر، شكرا جزيلا على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جدا اليوم. وأشدد على أننا نؤيد تماما جهودهما من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في بوروندي.

لقد سلطت الإحاطتان الإعلاميتان اليوم الضوء على الطابع الهش للحالة السياسية والاقتصادية والإنسانية الراهنة في البلد واستمرار ورود تقارير عن انتهاكات وتجاوزات جسيمة لحقوق الإنسان. وأسفر الهجوم الذي وقع في ١١ أيار/مايو، والذي تناوله الكثيرون، عن مقتل ٢٦ شخصا في روهاغاريكا، وهو يبرهن على أن الحالة الأمنية لا تزال هشة.

وأُجري الاستفتاء يوم ١٧ أيار/مايو على تلك الخلفية. ونشير إلى أن الحكومة سمحت ببعض الحملات الانتخابية خلال فترة الحملة الانتخابية. غير أن التقارير عن مناخ التخويف العام، بما في ذلك إغلاق بعض المنافذ الإعلامية في الفترة السابقة للاستفتاء، تظهر أن الظروف المواتية للمصالحة ولتحقيق السلام والاستقرار السياسي في الأجل الطويل لا تزال غائبة إلى حد كبير.

ولذلك، تظل روح اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي وأحكامه الرئيسية مهمة ومركزية. فهي تشكل دعامة للسلام والاستقرار في بوروندي والمنطقة بأسرها. ويجب التوصل إلى حل سياسي للنزاع الحالي عن طريق الحوار الشامل للجميع. ومن شأن عدم القيام بذلك أن يؤثر سلبا على الانتخابات المقبلة في عام ٢٠٢٠ وعلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية. ونحن نؤيد تماما زيادة المشاركة في جهود الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا بقيادة الرئيس موسيفيني والرئيس السابق مكابا. ونتوقع من الحكومة الالتزام الكامل بالحوار بين الأطراف البوروندية.

وتكتسي الجهود التي تبذلها تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام نفس القدر من الأهمية. وتظل لجنة بناء السلام تشكل محفلا فريدا لمناقشة الحالة في البلد مع بوروندي. ونؤيد بقوة النهج الذي يتبعه السفير لاوبر والجهود التي يبذلها ونأمل أن يسهم الحوار بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية في زيادة الثقة بين بوروندي وشركائها. وفي الأجل القصير، تكتسي معالجة الحالة الإنسانية في بوروندي أهمية بالغة. فثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من المعاناة المباشرة المتجذرة في مسائل من قبيل انعدام الأمن الغذائي والتحديات المتعلقة بالحماية.

وأخيرا، فإن استمرار ورود تقارير عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان واعتداءات في بوروندي يظل يثير قلقا عميقا. وتدعو السويد السلطات البوروندية إلى ضمان أن يتمكن خبراء حقوق الإنسان الثلاثة الذين كلفهم مجلس حقوق الإنسان من الاضطلاع بعملهم في البلد دون عوائق. ونحث بوروندي، علاوة على ذلك، على الإسراع بالاتفاق على مذكرة تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي، فيما يتعلق بمراقبي حقوق الإنسان والمراقبين العسكريين. إن تعزيز واحترام حقوق الإنسان وضمان المساءلة أمران أساسيان، حيث أنهما يعززان الثقة وينهضان بالحوار والمصالحة ويسهمان في نهاية المطاف في تحقيق السلام الدائم.

السيد جيجي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد ميشيل كافاندو على حسن إحاطته عن الحالة الاجتماعية – السياسية في بوروندي. وأود أن أشكر أيضا السفير يورغ لاوبر، التي مكنتنا بعثته الأخيرة إلى بوروندي من متابعة التطورات في الميدان.

وسأركز على الاستفتاء الذي أُجري في ١٧ أيار/مايو والآفاق المستقبلية للعملية السياسية في بوروندي. ففي ١٧ أيار/

مايو صوّت الناخبون البورونديون مؤيدين للإصلاح الدستوري المقترح من قبل السلطات البوروندية. وتحيط كوت ديفوار علما بالنتائج الأولية للاستفتاء التي تظل بلا شك من صلاحيات السلطات البوروندية. غير أننا نأسف لعدم التشاور مع مختلف قطاعات المجتمع البوروندي، وهو ما ينطوي على خطر توسيع الانقسامات بين الائتلاف الحاكم والمعارضة، علاوة على زيادة تقويض عملية المصالحة الوطنية في بوروندي. وعليه، تحث كوت ديفوار السلطات البوروندية على العمل بعد الاستفتاء على تهيئة مناخ اجتماعي سياسي سلمي يؤدي إلى استئناف الحوار السياسي على أساس اتفاقات أروشا. وقد ظلت تلك الاتفاقات الركيزة الأساسية للسلام والاستقرار في البلد لما يزيد على عقد من الزمان، ووضعت حدا للحرب الأهلية أيضا عن طريق إنشاء نظام مكن من اقتسام السلطة بين مختلف المجموعات العرقية في بوروندي.

وتشكّل حالة الجمود في الحوار السياسي بين الأطراف البوروندية مصدر قلق للمجتمع الدولي بأسره. والواقع أنه لم يحرز أي تقدم ملحوظ في العملية السياسية بعد مضي ما يزيد على ستة أشهر بعد عقد الدورة الأخيرة للحوار بين الأطراف البوروندية في أوغندا تحت رعاية جماعة شرق أفريقيا، بالرغم من الجهود التي يبذلها الميسّر، السيد مكابا. وتحث كوت ديفوار أصحاب المصلحة في بوروندي على مواصلة الحوار على أساس اتفاقات أروشا. ونحثها على رفض الإجراءات الأحادية الجانب والشروط المسبقة كي تتمكن من تهيئة الظروف اللازمة للنجاح في حل الأزمة بواسطة عملية سياسية ذات مصداقية وتؤدي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية شاملة في عام ٢٠٢٠.

وختاما، يهيب وفد بلدي بجماعة شرق أفريقيا والوسيط والميسر للحوار بين الأطراف البوروندية للعمل بغية استئناف الحوار السياسي. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية لتحقيق تلك الغاية. ونؤيد المبعوث الخاص كافاندو، ونؤكد مجددا استعدادنا لدعم ما يبذله من جهود حثيثة للمساعدة على إنهاء الأزمة في بوروندي.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة وبالإحاطتين اللتين قدمهما السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والسفير السويسري، السيد يورغ لاوبر، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. ونؤيد تماما الجهود التي يبذلانها.

وتحيط بيرو علما بنتائج الاستفتاء، ولكنها تأسف لتنظيمه دون وجود مراقبين مستقلين على خلفية شكاوى كثيرة من تخويف المعارضة والقيود المفروضة على حرية الصحافة. ويساورنا القلق على وجه الخصوص من أن التعديلات الدستورية التي روجت لها حكومة بوروندي وتمت الموافقة عليها في استفتاء متنازع عليه قد تقوض الالتزامات الهامة المتعهّد بها في اتفاقات أروشا، المعترف بها، والتي اعترف بها وأيدها مجلس الأمن، وهي تهدف إلى حماية حقوق الأقليات البوروندية، وقد تخل بالتوازن الحكومي الهش الذي تحقق بين مختلف الطوائف في البلد في أعقاب حرب أهلية مأساوية. وفي ذلك الصدد، ينبغي لنا أن نحث السلطات البوروندية على حماية جميع السكان، بمن فيهم الأقليات، وأن تضع حدا لانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي لا تزال مستمرة للأسف. ونود أن نشدد أيضا على ضرورة نبذ خطاب الكراهية والحفاظ على التزام جميع الأطراف بالتوازن الدقيق الذي حافظ على السلام والاستقرار في بوروندي لما يزيد على عقد من الزمن، فضلا عن منع تكرار أعمال العنف، وخاصة تلك التي ما تزال مستمرة منذ عام ٢٠١٥.

ونرى في ظل الظروف الراهنة أنه يتعين على وجه الإلحاح كفالة مضي عملية الحوار بين الأطراف البوروندية قدما، وأن تتمكن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الانسان من استئناف أنشطتها في بوروندي.

وأخيرا، نرى أن من المهم التأكد من متابعة المجلس للتطورات الحادثة في البلد عن كثب، وأن تتمكن المنظمات الإقليمية والبلدان المجاورة أيضا من متابعة التطورات بالاهتمام نفسه، فضلا عن دعم الحوار بين الأطراف البوروندية بقيادة جماعة شرق أفريقيا.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر السيد كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، على إحاطته الواضحة والصريحة التي تأتي في وقت هام بالنسبة لبوروندي عقب الاستفتاء. وأود أيضا أن أشكر السفير لاوبر، على إحاطته النيرة، ولا سيما التوصيات الست التي قدمها بشأن مشاركة المجتمع الدولي. ويسرني القول بأننا نؤيد كل تلك التوصيات الواضحة والمفيدة للغاية.

تود المملكة المتحدة أن تنضم إلى ممثلي مملكة هولندا والولايات المتحدة وفرنسا والمتكلمين الآخرين اليوم في الإعراب عن شعورنا بالقلق من أعمال العنف خلال الفترة التي سبقت إجراء الاستفتاء. وأبلغت منظمة رصد حقوق الإنسان عن قتل ما لا يقل عن ١٥ من الأشخاص المعارضين للاستفتاء، بالإضافة إلى اغتصاب ٦ أشخاص واختطاف ٨ آخرين. وما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء القيود المفروضة على الحيز السياسي ووسائط الإعلام خلال الفترة السابقة للاستفتاء. وإن من دواعي الأسف أن التحضير للاستفتاء والتصويت عليه قد تمّا في مناخ من التخويف والقمع والافتقار إلى المعلومات العامة عن الإصلاحات المقترحة. وقد استمعنا اليوم من المبعوث الخاص كافاندو إلى تقارير تفيد عن حدوث الكثير من المخالفات من جانب المعارضة والمجتمع المدني. ولن تؤدي مثل تلك الممارسات إلا إلى تقليل الثقة بأن نتائج الاستفتاء تمثل إرادة الناخبين حقا.

ونرى، في اتفاق تام مع المبعوث الخاص كافاندو، أنه يجب على حكومة بوروندي أن تضمن احترام روح اتفاقات أروشا خلال تنفيذ أي من الإصلاحات الدستورية. ولا يمكن حل الأزمة الراهنة في بوروندي إلا بمواصلة الحوار الشامل الذي يصون الاتفاقات. ونأمل ألا تترتب عن تنفيذ التعديلات الدستورية أي آثار على الاتفاقات السابقة، وخاصة فيما يتعلق بالحصص العرقية وتمثيل المرأة في الحكومة. وتدعو المملكة المتحدة الاتحاد الأفريقي والجهات الضامنة الأخرى لاتفاقات أروشا أن تولي اهتماما خاصا للحفاظ عليها خلال تنفيذ أي من التغييرات الدستورية في بوروندي. ونهيب بالاتحاد الأفريقي ونؤيده في جهوده الرامية إلى ضمان التقيد بروح تلك الاتفاقات.

وكما قال آخرون اليوم سلفا، فإننا لا نزال نشعر بالقلق الشديد إزاء وضع حقوق الإنسان في بوروندي. ونشير مع الشعور بالقلق إلى النقاط التي طرحها المبعوث الخاص بشأن طرد الخبراء في مجال حقوق الإنسان، ونؤيد دعوته السلطات البوروندية إلى تيسير عودتهم، فضلا عن التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وما زلنا ندعو الحكومة لتنفيذ القرارين المتخذين في الدورة السادسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/36/2 و A/HRC/36/19). ونحث الحكومة أيضا على إحراز تقدم في تنفيذ المعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي والتي من شأنها أن تمهد الطريق لاستئناف المساعدة المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى بوروندي.

وإن ما سمعناه اليوم يشير إلى احتمال ضئيل للتوصل إلى وضع نهاية مبكرة للأزمة السياسية أو حدوث تحسن في الحالة الإنسانية في بوروندي. ولا ريب في عدم إمكانية استمرار الحالة الراهنة. وكثيرا ما نتحدث في هذه القاعة عن أهمية منع نشوب النزاعات.

إن المخاطر في بوروندي هائلة، وهناك حجج طاغية تبرهن على وجاهة الدبلوماسية الوقائية. ولذلك ننضم إلى النداء الذي وجهته لجنة بناء السلام إلى المجتمع الدولي لإيلاء اهتمام وثيق للحالة في بوروندي، ونشجّع بقوة الحكومة البوروندية وجماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي على السعي بهمة لمواصلة الحوار

الشامل والحفاظ على مكاسب اتفاقات أروشا، التي هي السبيل الوحيد لضمان السلام والأمن في البلد.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص ميشيل كافاندو على إحاطته الإعلامية بشأن الاستفتاء الدستوري الذي أجري في بوروندي وتطورات الحالة هناك. وقد أحطنا علماً بتقرير السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام. ونرحّب بالنهج المتوازن والمعتدل للتشكيلة إزاء تسوية لمسألة بوروندي يملك زمامها البوروديون، مما جعلها من أكثر القنوات موثوقية للاتصال مع بوجمبورا. وإننا نؤيد جهود اللجنة الرامية إلى تنشيط التعاون مع البورونديين من خلال مناقشة المسائل المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد واستعادة ثقة الجهات المانحة.

لا يزال الاتحاد الروسي يرى أن الاستفتاء في ١٧ أيار/مايو بشأن تعديل الدستور هشأن داخلي خالص لبوروندي. وكما نعلم، فإن التغييرات قد بدأت على يد اللجنة الوطنية للحوار بين الأطراف البوروندية، والتي ضمت ممثلين عن مختلف قطاعات المجتمع، وهي تشمل أعضاء من جميع الأحزاب الممثلة في البرلمان، بما في ذلك المعارضة، فضلاً عن الرابطات السياسية غير البرلمانية ورجال الدين والمجتمع المدني. إن التمثيل الرفيع المستوى للجنة، حتى خلال المراحل التحضيرية للاستفتاء يعني أنه يمكننا القول إن الشعب مؤيد لفكرة إجراء الاستفتاء. وأظهرت النتائج نسبة مشاركة مثيرة للإعجاب – بل لم يسبق لها مثيل بين البلدان الأفريقية – بلغت ٩٦,٢٤ في المائة مع تأييد أغلبية ساحقة من الناخبين – ٧٣,٢٦ في المائة – للتعديلات الدستورية. ونعتقد أن الاستفتاء جرى في ظروف هادئة وسبقته حملة ديمقراطية وشفافّة، على الرغم من بعض المشاكل.

ونودّ أن نلفت انتباه الزملاء إلى أن التنبؤات المثيرة للمخاوف التي أدلي بها في هذه القاعة قبل بضعة أسابيع فقط ليس لها ما يبررها. بل على العكس من ذلك، نرى زخماً إيجابياً في الطريقة التي تتطور بها الحالة في البلد. ولا نضفي صفة المثالية عليها، ولكننا لا نرى سبباً لإثارة المشاعر بشأن ذلك، كما فعل بعض الزملاء اليوم. ويمكن لذلك أن يُرسل رسائل خاطئة إلى من لا يحظون بالتأييد في المجتمع البوروندي بشأن موقف مجلس الأمن من الحالة السائدة هناك.

ولا شك في أن واقع الحالة الأمنية في بوروندي يشهد عليه أن الدورة الثانية والسبعين للاتحاد البرلماني الأفريقي ستُعقد في بوجمبورا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ أيار/مايو. ونحثّ على أن يؤخذ هذا في الاعتبار، بما في ذلك عند النظر في الأساس المنطقي للاحتفاظ بملف بوروندي على جدول أعمال مجلس الأمن المثقل أصلاً. وفي نهاية المطاف، هناك دائماً مشاكل في أي بلد. ومع ذلك، من المهم ضمان ألا ينظر المجلس إلا في القضايا التي تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. ونعتقد أن المجلس ينبغي ألا يخوض في مناقشة الأوضاع السياسية الداخلية للبلدان، منتحلاً دور هياكل الأمم المتحدة الأخرى في جنيف، أو يعطي النصيحة لهذا أو ذاك بشأن هيكل الدولة ويلقي المحاضرات عليهم بشأن الديمقراطية والكيفية التي ينبغي أن يعيش الناس بها. واليوم، للأسف، كان لدينا الكثير من الناس الراغبين في الإملاء على حكومة مستقلة ما يجب أن تفعله. فلنحترم أنفسنا والآخرين. إن ممارسات كهذه لا تفعل قطعاً أي شيء للنهوض بسلطة مجلس الأمن في نظر الحكومات الأفريقية.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر السيد كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والسيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونقدّر الجهود التي يبذلانها لتعزيز السلام والاستقرار في بوروندي والمنطقة.

إن الحالة الراهنة في بوروندي مستقرة عموماً. وقد عملت الحكومة بنشاط للحفاظ على السلام والاستقرار الوطنيين

وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ووضعت خطة إنمائية وطنية، ووقعت اتفاقاً مع تنزانيا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن عودة اللاجئين، وعملت مع البلدان المجاورة لتشجيع العودة الطوعية للاجئين البورونديين إلى ديارهم. وترحب الصين بهذه التطورات. إن بوروندي بلد هام في منطقة البحيرات الكبرى، ويسهم استقراره وتنميته في السلام والاستقرار الأوسع نطاقاً في المنطقة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة اللازمة له. وتود الصين أن تؤكّد على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، لا بد من الاحترام الواجب لتولي مقاليد الأمور على الصعيد الوطني في بوروندي وسيادتها ووحدتها وسلامتها الإقليمية. وتشير الصين إلى أن اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة قد أعلنت مؤخراً نعن تائج الاستفتاء على الدستور، بمشاركة واسعة النطاق وتصويت ما يقرب من ثلاثة أرباع السكان تأييدا له، في إظهار كامل لقدرة حكومة وشعب بوروندي على المعالجة السليمة للقضايا ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي النظر في الحالة في بوروندي بصورة شاملة وموضوعية، وأن يحترم تولي البلد مقاليد أموره على الصعيد الوطني في معالجة شؤونه وتقديم المساعدة البنّاءة بهدف الحفاظ على السلام والتنمية في المنطقة.

ثانياً، لا بد من مواصلة تقديم الدعم للعملية السياسية في بوروندي. ونقدّر الجهود الإيجابية التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في ممارسة مساعيهما الحميدة فيما يتعلق بمسألة بوروندي. ونؤيد الجماعة في أخذ زمام المبادرة في هذا الصدد.

ثالثاً، ينبغي أن تُعطى الأولوية لزيادة المساعدة الإنسانية إلى بوروندي ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها. لوا تزال بوروندي تواجه تحديات إنسانية كبيرة نسبياً، بسبب الفجوة الكبيرة نسبياً في تمويل المساعدة الإنسانية. ونأمل أن يفي الشركاء الدوليون بالتزاماتهم في الوقت المناسب ويقدموا المساعدة. وندعو الوكالات والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى مواصلة تقديم تعاونها الاقتصادي ومساعدتها الإنمائية إلى البلد في أقرب وقت ممكن. إن المبعوث الخاص للأمين العام ولجنة بناء السلام جسران مهمان للتواصل بين بوروندي والمجتمع الدولي. ونأمل منهما الاستفادة من مزايا كل منهما وتعزيز اتصالها بالتعاون مع الحكومة البوروندية. والصين مستعدة لمواصلة دعم عملهما.

وما فتئت الصين تدعم بوروندي في عمليتها للسلام وتساعد في إعادة إعمارها الوطني قدر استطاعتها. ونحن على استعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة في بوروندي.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر المبعوث الخاص ميشيل كافاندو على إحاطته الإعلامية عن الحالة السياسية في بوروندي. ولطالما ثمّنا مساهمة المبعوث الخاص. ونحيي أيضاً السيد يورغ لاوبر، الممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، ونقدر الإحاطة الإعلامية التي قدمها. لقد ثبتت مرة أخرى مدى فائدة العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام لمجلس الأمن، وكيف أن القدرة الاستشارية للجنة بناء السلام، عندما تدار بطريقة فعالة كما فعل السفير لاوبر، تكون ذات أهمية حاسمة في جعل المجلس أكثر فعالية، ويمكنني أن أضيف أنها تجعله أكثر حكمة.

لقد استطعنا أن نتابع عن كثب الاستفتاء الدستوري الذي جرى في ١٧ أيار/مايو.

ونلاحظ البيئة الهادئة عموما التي جرت فيها الحملة وإجراء الاستفتاء، بالرغم من التقارير المتعلقة بادعاءات حدوث تخويف وقمع لمعارضي التعديلات الدستورية، والتي أبلغنا بها كل من المبعوث الخاص ورئيس تشكيلة بوروندي. ونعتقد أن أي مظلمة

في ما يتعلق بعملية الاستفتاء ونتائجه ينبغي معالجتها من خلال الآليات القانونية القائمة بطريقة أكثر شفافية.

ومما يشجعنا أيضا أن نلاحظ أن الحالة الأمنية في بوروندي لا تزال مستقرة. وبينما يتأهب البلد للقبول بنتيجة الاستفتاء، فإن المسألة الملحة الآن هي كيفية تجنب أي فقدان لحالة الهدوء النسبي السائدة الآن.

وكما قلنا مرارا وتكرارا، فإن المأزق السياسي في البلد لا يمكن معالجته إلا من خلال الحوار السلمي والتوافقي والشامل للجميع. وفي هذا الصدد، فإن عدم إحراز تقدم في الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا يمثل مسألة تبعث على القلق الشديد. ومن ثم، فإن سرعة إعادة إطلاق حوار حقيقي وشامل للجميع، برعاية جماعة شرق أفريقيا وبدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أساس روح اتفاق أروشا ودستور بوروندي، قد باتت أكثر إلحاحا من أجل كفالة السلام والاستقرار الدائمين، فضلا عن ضمان مستقبل أفضل لبوروندي.

ونعتقد، كما شدد على ذلك أيضا السفير لاوبر، أن مفتاح إحراز تقدم في عملية السلام هو التنسيق والاتساق القويين بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ونحث حكومة بوروندي على أن تلتزم مجددا بالمشاركة في عملية الحوار. كما ينبغي لجميع أصحاب المصلحة في الأزمة في بوروندي التعاون بشكل كامل مع ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية والمشاركة في هذه العملية بحسن نية.

وينبغي أن يستند انخراط المجتمع الدولي مع حكومة بوروندي إلى استراتيجية واقعية تهدف إلى دعم بناء مؤسسات قوية وتهيئة مناخ موات، يتسنى معالجة الخلافات السياسية في ظله دون الانتكاس إلى عنف الماضي. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يستكشف سبلا جديدة لإعادة التواصل مع بوروندي من أجل معالجة المأزق السياسي. ولئن كنا نرحب بعمل رئيس تشكيلة بوروندي بوصفه جسرا للحوار بين بوروندي والمجتمع الدولي ونشجعه، فإننا نوصي أيضا باستكشاف الدبلوماسية الهادئة بالتنسيق الوثيق مع الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا للانخراط مع الحكومة البوروندية. وفي سياق كل ذلك، فإن بث الثقة أمر بالغ الأهمية حقا.

وحيث أن المأزق السياسي، مقترنا باستمرار انخفاض المساعدة المالية الدولية، يشكل ضغطا اجتماعيا واقتصاديا هائلا على بوروندي، نعتقد أن تخفيف حدة الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي يعانيها السكان، فضلا عن معالجة الحالة الإنسانية، ينبغي أيضا أن يكون جزءا لا يتجزأ من إعادة التواصل هذه. والمقترحات التي طرحها السفير لاوبر قبل قليل جديرة بالنظر فيها بعناية وعلى محمل الجد.

ونعتقد أن من الأهمية بمكان أن تنخرط حكومة بوروندي أيضا بعقلية منفتحة مع المجتمع الدولي لشرح عملية الإصلاح الدستوري ونتائجها وخطة إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠، فضلا عن التزاماتها بروح اتفاق أروشا.

ويمكن للحكومة أيضا النظر بجدية في الحالة المتعلقة بخبراء حقوق الإنسان الثلاثة، المكلفين بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ٣٦/٢، الذي قدمته البلدان الأفريقية، بما فيها بوروندي، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في جنيف، وجمع المعلومات كي تتمكن من الحصول على المساعدة اللازمة التي تمس الحاجة إليها لمعالجة الثغرات في القدرات في هذا المجال.

في الختام، فإن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق إلا بإيجاد حل شامل على أساس اتفاقات أروشا ودستور بوروندي. والآن بعد أن مر الاستفتاء، لا يسعنا إلا أن نأمل في أن يكون هناك استعداد لدى جميع أصحاب المصلحة المعنيين لإجراء حوار صريح وحقيقي لتحديد أفضل السبل للمضي قدما.

إن بوروندي بلد لا يزال يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والأمن في الصومال، وهو أمر ذو أهمية بالغة للسلام في

القرن الأفريقي وفي أفريقيا بصفة عامة. ومن هذا المنظور أيضا، نرى ضرورة تحسين العلاقات بين بوروندي والمجتمع الدولي. ويحدونا الأمل في أن يواصل السفير لاوبر اتباع النهج المشجع للغاية الذي اعتمده وأن يمضي قدما في العملية التي شرع فيها.

السيد المُنيخ (الكويت): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر للسيد ميشيل كافاندو وللممثل الدائم لسويسرا بصفته رئيس تشكيلة بوروندي في لجنة بناء السلام على إحاطتيهما القيمتين.

لقد تابعنا باهتمام جهود الحكومة البوروندية في إجراء عملية الاستفتاء الدستوري الذي أجري في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨، بمشاركة أغلب الأحزاب السياسية. ووفق النتائج الأولية المعلنة على المستوى الوطني من قبل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، فقد صوت نسبة ٧٣,٢٦ في المائة لصالح تغييرات الدستور الجديد، وهي نسبة مشاركة عالية دون شك تعكس تطلعات شعب بوروندي على الرغم من حالة الهدوء النسبي الحذر التي كانت تسود أجواء الانتخابات. ونتطلع هنا إلى أن تُجرى الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٢٠ بنفس الروح الإيجابية والشفافية.

وتماشيا مع هذا الحدث الهام الذي شهدته جمهورية بوروندي، فنحن نحث الحكومة البوروندية على وضع خطط مستقبلية للنهوض بالمستوى المعيشي للشعب البوروندي الذي عانى خلال العامين الماضيين من حالة عدم استقرار سياسي كانت لها آثارها وتبعاتها السلبية على الأوضاع الأمنية والمعيشية. ونؤكد على أولوية ضمان إقامة حوار وطني شامل ودون شروط يسمح بالتعبير عن تطلعات جميع مكونات المجتمع البوروندي.

وفي هذا الصدد، نقدر عاليا الجهود الحثيثة التي يقوم بها رئيس جمهورية أوغندا يويري موسيفيني والسيد بنيامين مكابا كوسيطين في عملية الحوار السياسي التي تقودها جماعة شرق أفريقيا، ونأمل في أن تتكلل تلك الجهود بالنجاح والتوصل إلى حلول توافقية تضمن الاستقرار السياسي لجمهورية بوروندي.

ونؤكد على أهمية انخراط الحكومة البوروندية مع المنظمات الدولية والإقليمية، ممثلة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة شرق أفريقيا، لتحقيق الاستقرار المنشود.

لقد تابعنا باهتمام في نهاية العام الماضي الجهود التي بُذلت لجمع أطراف النزاع في جمهورية بوروندي على طاولة الحوار في مدينة أروشا، والتي للأسف لم تُكلل بالنجاح. ونود التأكيد على ضرورة استمرار تلك الجهود لقناعتنا بأن أي تقدم ملموس في العملية السياسية بين أطراف المعارضة والحكومة البوروندية لن يتحقق إلا عبر جلوس جميع الأطراف على طاولة حوار واحدة، يتوصلون من خلالها إلى توافق ينهي التجاذب السياسي ويرسي قواعد الأمن والقانون. ولعل السبيل الأوحد لهذا التوافق هو التزام جميع الأطراف بما نص عليه اتفاق أروشا للسلام الذي وُقع في تنزانيا في عام ٢٠٠٠.

ختاما، أود أن أشيد بعملية عودة اللاجئين البورونديين طواعية إلى ديارهم بعد الاتفاق الثلاثي الذي عُقد بين حكومة بوروندي وحكومة تنزانيا والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ونؤكد على ضرورة تكثيف جهود الجهات الحكومية البوروندية لإعادة إدماجهم في المجتمع وتوفير البيئة المناسبة لهم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة بولندا.

في البداية، أود أن أشكر السيد ميشيل كافاندو، المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، والسفير يورغ لاوبر، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إن الحالة في بوروندي ينبغي أن ينظر إليها في السياق الإقليمي الأوسع نطاقا لمنطقة البحيرات الكبرى. وقد تؤدي إلى استفحال الأزمة الإنسانية وأزمة اللاجئين في بوروندي والمنطقة المجاورة لها. وإذ نشكر الوسطاء الدوليين والإقليميين

على ما بذلوه من جهود حتى الآن، فإننا نشجع جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي على زيادة التزامهما بالخروج من المأزق السياسي وتعزيز تنسيق خطواتهما في ذلك الصدد.

ونشيد باتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، مع ما يتضمنه من أحكام بشأن الحاجة إلى توافق سياسي واسع في الآراء وتجنب تركيز السلطة في مؤسسة أو وحدة واحدة بوصفها الأداة الرئيسية لتحقيق السلام والاستقرار في بوروندي وفي المنطقة. وتود بولندا أن تؤكد على الدور الخاص الذي يضطلع به قادة البلدان المجاورة والجهات الضامنة لاتفاق أروشا في التغلب على أسباب عدم الاستقرار في المنطقة.

وبولندا تشعر بالقلق إزاء الحالة في بوروندي، سواء في فترة ما قبل الاستفتاء، وفي الحالة المتوترة بعد التصويت. ويساورنا القلق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان والقيود المفروضة على الحيز السياسي المتاح للأفراد من المعارضة، ووسائط الإعلام المستقلة والمجتمع المدني. ويحدونا الأمل في أن يستمر الحوار فيما بين الأطراف البوروندية، بما أنه لا يمكن ضمان حل مستدام ومقبول على نطاق واسع إلا بالحوار السياسي الشامل للجميع.

استأنف مهامي الآن بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد شينغيرو (بوروندي) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم شخصيا وبلدكم، بولندا، على توليكم الرئاسة الدورية لمجلس الأمن في شهر أيار/مايو. وبوسعكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين فيما تبقى من فترة ولايتكم. ومن خلالكم، أود أيضا أن أشكر أعضاء المجلس الآخرين الذين أيدوا دوما احترام المبادئ والقيم الواردة في ميثاق الأمم المتحدة لدى معالجة الحالة في بوروندي – رغم أن بعض الوفود ما زالت حبيسة خطابها لعام ٢٠١٥ عاجزة عن مواكبة تطور الحالة في البلد. وأود أيضا أن أشكر السفير يورغ لاوبر، زميلي ممثل سويسرا، رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، على دوره المتزايد والإيجابي في عملية بناء السلام في بلدي، بوروندي. ولا يسعني إلا أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ميشيل كافاندو، على إحاطته الإعلامية للمجلس هذا الصباح.

الغرض من بياني هو أن أطلع مجلس الأمن على آخر التطورات في بوروندي منذ الإحاطة الإعلامية السابقة للمجلس، قبل ثلاثة أشهر هنا في هذه القاعة بشأن الحالة في بلدي (انظر S/PV.8189).

على الجبهة السياسية، في ١٧ أيار/مايو، انتهت بوروندي من استفتائها الدستوري بنجاح باهر. فوفقا للنتائج الوطنية المؤقتة التي أعلنت عنها يوم الاثنين ٢١ أيار/مايو اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، فإن التصويت ب''نعم'' على الدستور الجديد لبوروندي قد فاز بهامش كبير، ٧٣,٢٦ في المائة من الأصوات، وبنسبة مشاركة قياسية بلغت ٩٦,٢٤ في المائة. ومن خلال الاستفتاء، أظهر أبناء الشعب البوروندي للمجتمع الدولي نضجهم السياسي وقدرتهم على تنظيم انتخابات ديمقراطية حرة وشفافة وسلمية، لا سيما بميزانية مؤلفة بالكامل من أموال بوروندية.

وقد جرى الاستفتاء والحملة الانتخابية لأسبوعين التي سبقته في ظروف جيدة جدا في جميع أنحاء البلد وفي جميع أنحاء الشتات. ولم تبلغ اللجنة الانتخابية بوقوع أي حوادث كبيرة أثناء العملية بكاملها حتى يوم الانتخابات. ووق اتسمت الحملة الانتخابية بقدر كبير من الحيوية والتعددية والتنوع والشمولية. وفي المجموع، بالإضافة إلى الحزب الحاكم، شارك ٢٥ من الأحزاب السياسية والائتلافات المعارضة في حملة انتخابية سلمية في جميع أنحاء البلد، بروح عالية من التسامح السياسي بين الذين يؤيدون التصويت بـ ''نعم'' والذين يؤيدون التصويت بـ ''لا'' على الدستور المنقح.

وبتصويت أبناء الشعب البوروندي بنسبة ٧٣,٢٦ في المائة مؤيدين للدستور الجديد بنسبة مشاركة قياسية، فإنهم قد أكدوا مجددا سيادتهم ووحدتهم في إطار التنوع، وتماسكهم الاجتماعي، وتسامحهم السياسي، ووطنيتهم، وشجاعتهم، وإرادتهم للأخذ بزمام أمور بلدهم في مجالات الحوكمة السياسية والاقتصادية والثقافية. إن موعد ١٧ أيار/مايو ٢٠١٨ سيظل يوما مشهودا لا ينسى في التاريخ السياسي لبوروندي.

ويذكر وفد بلدي في هذا الصدد بأن الإصلاح الدستوري الذي جرى للتو بنجاح جاء نتيجة مشاورات واسعة أجريت على مدى أكثر من سنة مع السكان البوروونديين بكل تنوعهم. وكان ذلك ممارسة تهدف إلى تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد، لا سيما عن طريق إنهاء الفترة الانتقالية بموجب الدستور الحالي لعام ٢٠٠٥.

ومن الناحية الموضوعية، فإن الدستور الجديد يحترم تماما اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لعام ٢٠٠٠، الذي توليه الحكومة أهمية كبيرة. وجميع المواد الموضوعية – وأكرر، جميع المواد الموضوعية – لاتفاق أروشا التي تضمن المبادئ الديمقراطية، والسيادة، والتماسك الاجتماعي، والاستقرار السياسي، والوحدة الوطنية، والعدالة الاجتماعية، وحماية الأقليات، والتخصيص العرقي والجنساني في المؤسسات، والحدود الزمنية للولايات والدفاع عن حقوق الإنسان تم الحفاظ عليها بل تعزيزها. وما يقال عما يفترض أنه عدم احترام لاتفاق أروشا تضليل للرأي من بعض الجهات الفاعلة الخارجية وإرادة منها لزعزعة استقرار بلدنا. وهذا السلوك، الذي تجلى منذ عام ٢٠١٥، ما زال قائما. ونحن ندرك ذلك جيدا. ويظل أبناء شعب بوروندي متيقظين للغاية من أجل الحفاظ على وحدتهم ووئامهم. ودرجة الوطنية التي نشأت فيما بين البورونديين منذ عام ٢٠١٥ لن تترك أي مجال لأي محاولة لزعزعة استقرار البلد من الخارج من أجل استغلاله.

وحتى الآن، قام طرف فاعل سياسي واحد فقط، زعيم تحالف مستقل اسمه أميزيرو ياروندي، من بين الأحزاب السياسية الـ ١٦ التي شاركت في الانتخابات، بالطعن في نتيجة الاستفتاء، دون أن يقنع أي أحد. وقد تم ذلك حتى قبل نشر النتائج الرسمية المؤقت من جانب الهيئة المختصة، وهي اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك الفاعل السياسي لم يعترف أبدا بأي نتائج انتخابية منذ دخوله غمار العمل السياسي. وإنكاره للنتائج جريمة عاود اقترافها لأنه أنكر نتائج جميع الانتخابات التي شارك فيها. وإذا لم يقم ذلك الطرف الفاعل المجرم المعتاد بسحب طعنه الذي لا أساس له، فإن الحكمة وسيادة القانون بطبيعة الحال تلزمانه بالامتثال للقانون الانتخابي من خلال استخدام الآليات القانونية المختصة للتقاضي بشأن المنازعات الانتخابية.

ولم تقم إلا بضعة وفود في القاعة اليوم بالإدلاء ببيانات تنتقد عملية الاستفتاء التي اختُتمت مؤخرا.

إنها نفس الوفود التي طرحت سيناريوهات مثيرة للقلق قبل الاستفتاء، الذي جرى رغم ذلك، لحسن الحظ، في ظل ظروف جيدة جدا. وأود أن أقول لتلك الوفود إن الاستفتاء ضحية نجاحه.

وفيما يتعلق بالتغطية الإعلامية للاستفتاء، يثني وفدي على التآزر الرائع بين وسائط الإعلام العامة والخاصة. وبمجرد أن فتحت مراكز الاقتراع، وفرت ١٥ محطة إذاعة عامة وخاصة تغطية حية للانتخابات في الوقت الحقيقي باللغات الأربع الأكثر استخداما في بوروندي. وقد عزز هذا الوجود الإعلامي المستمر درجة شفافية التصويت، كما فعل الحضور الكبير لممثلين سياسيين عن كل حزب وتحالف سياسي في جميع مراكز الاقتراع – مع الحق في تأكيد نتائج عمليات التصويت بعد فرز الأصوات.

وإذ أتكلم عن وسائط الإعلام، أود الإشارة إلى أن بوروندي تعرضت في الآونة الأخيرة بشكل جائر وقبل الأوان

للإدانة من جانب بعض شركائها لأنها علقت بشكل مؤقت بث هيئة الإذاعة البريطانية وصوت أمريكا بسبب انتهاكات صارخة لمعايير الصحافة. وبعد تحقيق صارم، أقرت خدمة الإذاعات العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية، في رسالتها المؤرخة ١١ أيار/مايو إلى رئيس المجلس الوطني للاتصالات في بوروندي، بأن الصحفيين المشاركين في ترتيب وإجراء مقابلة مع ضيف كانت له علاقات مع المعارضة الراديكالية البورونديين قد انتهكوا أخلاقيات المهنة والقواعد الصارمة لهيئة الإذاعة البريطانية.

وبعد الإقرار بالحقائق، قدمت هيئة الإذاعة البريطانية اعتذارا رسميا إلى المجلس الوطني للاتصالات في رسالتها المؤرخة ١١ أيار/مايو. وفي الرسالة نفسها، تعهدت هيئة الإذاعة البريطانية بألا تدخر جهدا لكفالة عدم تكرار هذه الانتهاكات للأخلاقيات الصحفية في المستقبل. ورحب المجلس الوطني للاتصالات باعتذار هيئة الإذاعة البريطانية، وهو ينتظر متابعة حق الرد الذي وعدت به هيئة الإذاعة البريطانية حكومة بوروندي لإغلاق هذه القضية بسرعة بروح بناءة. ويشجع وفدي صوت أمريكا، الذي أقر في رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو بأنه بث معلومات متحيزة بشأن بوروندي، على أن يحذو نفس الحذو.

وفيما يتعلق بالحوار بوصفه وسيلة من وسائل بناء السلام والتسوية السلمية للمنازعات السياسية، تؤكد بوروندي من جديد التزامها ببناء السلام والوحدة والاستقرار والتماسك الاجتماعي والوئام الوطني، وسيادة القانون، والنظام الديمقراطي الحالي من خلال الحوار المستمر.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال بوروندي ملتزمة التزاما راسخا بالسلام والاستقرار والمصالحة الوطنية. الحالة الأمنية مستقرة عموما في جميع أنحاء بوروندي. ويشهد على ذلك النجاح في إجراء استفتاء دستوري حر وشفاف وديمقراطي وسلمي، وتنظيم الدورة الثانية والسبعين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الأفريقي في بوجومبورا يومي ٢٢ أيار/مايو. وفي ختام الدورة، رحب الاتحاد البرلماني الأفريقي بالتطورات الإيجابية في الحالة السياسية والأمنية والاجتماعية في بوروندي. وأعرب عن الاعتقاد بأن تطبيع الحالة العامة في البلد ينبغي أن يدفع شركاءنا في الاتحاد الأوروبي إلى تطبيع علاقاتهم مع بوروندي من خلال رفع الجزاءات الاقتصادية التي تسبب على نحو جائر صعوبات لشعب بوروندي. كما أعرب الاتحاد البرلماني الأفريقي عن الأسف لعدم فهم الحالة السياسية والاجتماعية والأمنية في بوروندي في أعقاب حملات التضليل الإعلامي التي تشيع حاليا في المجتمع الدولي. وفي البيان الذي أدلى به إلى الصحافة، قال رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الأفريقي، في جملة أمور أخرى، إن ”ما يقال بشأن بوروندي وما نراه على أرض الواقع مختلف“. وقال إن ما وجدوه هو ”بوروندي قادرة على البقاء ويسودها السلام – بلد يحتاج إلى الدعم في جهوده على صعيد المصالحة والتنمية“.

وفيما يتعلق بالتعاون الثنائي مع شركائنا، تؤكد بوروندي مجددا التزامها بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون ذات المنفعة المتبادلة مع كل من الشركاء التقليديين وغير التقليديين بروح بناءة واحترام متبادل. لا بد لنا من أن نطوي معا صفحة عام ٢٠١٥ ونخطو صوب مستقبل بوروندي، ولا سيما صوب انتخابات سلمية في عام ٢٠٢٠. إننا نتطلع إلى بوروندي يسودها السلام والاستقرار والرخاء تعيش في وئام مع جيرانها والدول الأخرى في العالم.

وفي مجال حقوق الإنسان، تواصل بوروندي جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من المنظورين التشريعي والمؤسسي على حد سواء. ونؤكد، هنا والآن، من جديد كامل تعاوننا مع المجتمع الدولي في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقا للقواعد الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، تستمر حركة العودة الطوعية إلى الوطن التي بدأت في عام ٢٠١٦ بوتيرة مرضية مع وصول

عدة آلاف من المواطنين الذين لجأوا إلى تنزانيا تحديدا. وحتى الآن، عاد بالفعل أكثر من ٠٠٠ ٢٠٠ بوروندي إلى وطنهم على أساس طوعي. وتتوقع بوروندي عودة ٠٠٠ ٧٢ بحلول نهاية هذا العام، أساسا من تنزانيا.

وعلى الجبهة الإنسانية، تأمل بوروندي في أن يتم توجيه أي دعم من المجتمع الدولي أساسا إلى الجهود الإنمائية الجارية في البلد. ينبغي أن تقتصر المعونة الإنسانية على الناس في حالات الطوارئ.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون تكرار مطلبنا الملح برفع بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن. لا توجد أي معايير موضوعية تبرر إبقاء بوروندي مدرجة في جدول أعمال المجلس، وفقا لأحكام الميثاق، المعروف جيدا للجميع. نحن لا نطلب معاملة تفضيلية. بل، نطلب معاملة بوروندي بإنصاف شأنها شأن الأعضاء الآخرين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

إن الحالة الراهنة في بوروندي لا تشكل بأي حال من الأحوال تهديدا للسلم والأمن الدوليين – وهي المهمة الرئيسية لمجلس الأمن. بل على العكس، تشارك بوروندي بنشاط وبشكل مثير للإعجاب في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم، مع نشر أكثر من ٠٠٠ ٦ من الرجال والنساء، أساسا في الصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى. إن مشاركتنا في بعثات السلام هي رد لجميل المجتمع الدولي، الذي وقف إلى جانب بوروندي في اللحظات الحالكة من تاريخها قبل إحياء الديمقراطية في عام ٢٠٠٥. ينبغي توجيه الوقت والطاقة المخصص لبوروندي إلى مناطق أخرى من مناطق النزاع والتوتر الآخذ عددها في الازدياد. أرجو من المجلس أن ينصت إلينا وينظر في مناشدتنا. وإلا فإن التاريخ سيذكر أن بوروندي أبقيت على جدول أعماله بما يتجاوز المعايير التي حددها ميثاق الأمم المتحدة، وهو ما يحمل في طياته خطر إرساء سابقة خطيرة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٢.